

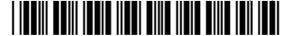
Distr.: General
28 February 2007
Arabic
Original: English



لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار
١٧١٨ (٢٠٠٦) بشأن جمهورية كوريا
الشعبية الديمقراطية

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٧ موجهة إلى رئيس اللجنة من
البعثة الدائمة للمملكة الأردنية الهاشمية لدى الأمم المتحدة

تقدم البعثة الدائمة للمملكة الأردنية الهاشمية لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى رئيس
لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، وتتشرف بأن تحيل مع هذه الرسالة
تقرير حكومة المملكة الأردنية الهاشمية بشأن الخطوات المتخذة لتنفيذ القرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)
(انظر المرفق).



مرفق للمذكرة الشفوية المؤرخة ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٧ الموجهة إلى رئيس اللجنة من البعثة الدائمة للمملكة الأردنية الهاشمية لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

تقرير الحكومة الأردنية إلى مجلس الأمن الدولي استنادا إلى الفقرة الثانية من قرار المجلس رقم (١٧١٨)

إن الحكومة الأردنية، إذ تعيد التأكيد على فهمها الثابت والمبدئي بالالتزام بميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن الدولي، وعملا بأحكام قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٧١٨، لتود أن توجز فيما يلي الخطوات التي اتخذتها لتنفيذ أحكام الفقرة (٨) من القرار المذكور أعلاه:

- ١ - فيما يتعلق بالفقرتين الفرعيتين (٨ أ و ٨ ب) فإن الأردن لا يرتبط بأي علاقات عسكرية أو تعاون في هذا المجال مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهذا الواقع ينطبق أيضا على جميع المواد المذكورة في الفقرات الفرعية (٨ - أ - ١ و ٨ - أ - ٢ و ٨ - ب و ٨ - ج).
- ٢ - تم التعميم على المؤسسات والهيئات التابعة لوزارة الصناعة والتجارة من أجل متابعة تنفيذ الفقرة الفرعية (٨ - أ - ٣).
- ٣ - ستقوم الهيئات المالية الرسمية بما فيها البنك المركزي بمراقبة تنفيذ الفقرة الفرعية ٨-٢ والتي تقضي بتجميد الأموال والأصول المالية والموارد الاقتصادية الخاصة بالأشخاص والكيانات الذين تعمم عنهم اللجنة أو مجلس الأمن.
- ٤ - قامت مديرية الأمن العام بالتعميم على جميع المراكز الحدودية من أجل منع دخول أو عبور الأشخاص التي ترد أسماؤهم في قوائم اللجنة أو مجلس الأمن وفقا للفقرة الفرعية ٨ هـ.
- ٥ - تم إشعار وزارة المالية ودائرة الجمارك العامة وجميع مراكزها بمضمون الفقرة ٨ بصورة عامة والفقرة ٨ بصورة خاصة من أجل اتخاذ الإجراءات المضمنة فيها. تنتهز الحكومة الأردنية هذه المناسبة لتجدد التأكيد على حرصها على سيادة الشرعية الدولية والتطبيق الكامل لقرارات مجلس الأمن.